إقتصاد

عصام شلهوب

جردة 2025 ترجّحت بين الأمل والتحدّي بركات: 3 سيناريوهات تحكم مصير اقتصاد 2026

في العام 2025، اطلق اللبناني تنهيدة مترددة بين الخوف والرجاء، وهو يراقب بلاده تترجح بين وعود الاصلاح وواقع الجمود، ويترقب خطوات الحكومة الجديدة برئاسة نواف سلام قيادة الرئيس جوزف عون، بعد سنوات من الفراغ السياسي والانكماش الاقتصادي. مع اقتراب نهاية السنة، يبدو ان العام كان حافلا بالمحاولات الجادة لإعادة الدولة الى مسارها الطبيعي، لكنه لم يشهد تغييرات ملموسة

الخبير المالي والمصرفي الدكتور مروان بركات.

انهت انتخابات رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة فراغا دام اكثر من عامين، واعادت انتظام المؤسسات الدستورية، كما فتحت الباب امام الحوار مع المجتمع الدولي لاستعادة الثقة. الحكومة الجديدة ضمت خليطا من المستقلين ووجوه القوى التقليدية، مما ساعد على استعادة خطوط الاتصال مع الخارج. لكن القرارات واجهت صعوبات تنفيذية بسبب الانقسامات الداخلية والبيروقراطية، مما جعل الاصلاح يتقدم ببطء على الارض.

تشير المؤشرات الصادرة هذا العام عقب الخرق السياسي، الى ان نسبة النمو الاقتصادي يمكن ان تقارب 5% هذه السنة بعد انكماش صاف مقداره 7.5% في العام الفائت نتيجة الحرب. ومن المقدر ان يبلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو 43 مليار دولار في العام 2025، مقارنة مع ناتج قدرته ادارة الاحصاء المركزي بقيمة 31.6 مليار دولار لعام 2023. هذا الامر يستند الى فرضية نمو الناتج المحلي الاسمي بنسبة 16% هذا العام (بعد أن قدر صندوق النقد الدولي نمو الناتج الاسمي بنسبة 19.8% في العام 2024). يعتمد نمو الناتج المحلي الاسمي للعام 2025 على نمو حقيقي نسبته 5% في ظل تضخم وسطي نسبته 11% خلال العام. غير أن الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لعام 2025 يبقى اقل بنسبة 20% عما كان عليه في العام 2019، والذي كان قد بلغ 53 مليار دولار قبيل الازمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد، والتي بدأت في الفصل الاخير من العام 2019 وامتدت الى سنين تلت.

اما مؤشرات القطاع الحقيقي، فهي تشير الى تحسن واضح خلال عام 2025، مما يدعم تقدير نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 5%، وهي كالآتي:

- النمو الاسمي للاستيراد بنسبة 12.0% في الاشهر الثمانية الاولى من العام 2025 في ظل تضخم مستورد بنسبة 5.3% (بناء على متوسط تقديرات التضخم في بلاد المنشأ) مما يؤدي الى نمو فعلي في الاستيراد يبلغ 6.7% نتيجة الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في البلاد. عليه، من المتوقع ان يبلغ حجم الاستيراد السنوي هذا العام نحو 20 مليار دولار، وهو احد اعلى مستوياته على الاطلاق ويتجاوز ذلك المسجل في العام 2019 (19.3 مليار دولار).
- الصادرات ارتفعت بنسبة 23.5% في الاشهر الثمانية الاولى من العام 2025 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2024. وبالاستناد الى تضخم وسطي نسبته 11% في لبنان هذا العام، يتحقق نمو حقيقي في الصادرات بنسبة 12.5% سنويا.
- البضائع المفرغة في مرفأ بيروت بلغت 4211 ألف طن في الاشهر الثمانية الاولى من العام 2025، اي بارتفاع نسبته 15% من 3659 الف طن المسجل في الفترة نفسها من العام 2024، وذلك نتيجة التحسن في التجارة الخارجية بنسبة 16% هذه السنة.
- اعداد المسافرين القادمين عبر مطار رفيق الحريري الدولي بلغ 3031 في الاشهر العشرة الاولى في العام 2025 بنمو نسبته 23.4%، مقارنة مع 2456 في الأشهر العشرة الأولى من العام الفائت.
- مؤشرات قطاع البناء شهدت نموا لافتا هذا العام، بحيث غطت رخص البناء 5003 الاف متر مربع في الاشهر العشرة الاولى من العام 2025، بارتفاع نسبته 23% مقارنة مع الاشهر العشرة الاولى من العام 2024. كذلك بلغت تسليمات الاسمنت 851 ألف طن في الاشهر الاربعة الاولى من العام 2025 في مقابل 573 ألف طن في الاشهر الاربعة الاولى من العام 2024، اي بارتفاع نسبته 39%. في السياق ذاته، بلغت عمليات البيع العقارية 120321 عملية في الاشهر التسعة الاولى من العام 2025 مقابل 77099 عملية في الفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع نسبته 56.1%. هذا ما رفع القيمة الاجمالية للعمليات العقارية الى 4403 ملايين دولار في الاشهر التسعة الاولى من هذه السنة.
- ارتفع انتاج الكهرباء الى 1303 ملايين كيلوواط في الساعة في الفصل الاول من العام 2025 بازدياد نسبته 21%، مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2024 عندما كانت تبلغ 1074 مليون كيلوواط في الساعة. في المقابل، ارتفع حجم مستوردات المشتقات النفطية بنسبة 36% في الفصل الاول من العام 2025، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2024 لتبلغ 1719 ألف طن.

بدا الاقتصاد اللبناني بالتعافي من قاعدة منخفضة بعد الازمة والحرب، وان الحفاظ على معدل نمو 5% سنويا خلال السنوات الخمس المقبلة ممكن في حال توفر استقرار سياسي وتسارع الاصلاحات والاستثمارات، مما قد يعيد الناتج المحلي الى مستواه قبل ازمة 2019.

على الرغم من هذه المؤشرات، لم يشعر المواطن بتحسن ملموس، فالرواتب لم تواكب التضخم، والاسعار بقيت مرتفعة، والخدمات الاساسية كالتيار الكهربائي والمياه لم تتحسن بما يكفي، مما جعل الحياة اليومية لا تزال صعبة.

وسعيا منها الى تسجل خطوة إيجابية، باشرت الحكومة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من اجل اقرار برنامج تمويل جديد يتضمن توحيد اسعار الصرف، واعادة هيكلة المصارف، وضبط الانفاق العام. لكن التنفيذ كان بطيئا، والتمويل مشروط بتحقيق اصلاحات فعلية، مما ادى الى تأخر انعكاس هذه الجهود على حياة المواطن اليومية. حتى يستعيد القطاع المصرفي عافيته المشكوك فيها، اقر البرلمان تعديل قانون السرية المصرفية، مما سمح بالرقابة القضائية على الحسابات في حالات محددة، لكنه لم يشمل استعادة الودائع بعد. على الرغم من ذلك، بدأت ورش عمل لإعادة هيكلة المصارف بمشاركة الحكومة وصندوق النقد، لكنها ما زالت في مراحلها الاولى، تاركة اللبنانيين في ترقب مستمر.

اما بالنسبة الى المعيشة والحماية الاجتماعية، فقد اعادت وزارة الشؤون الاجتماعية تفعيل برنامج "أمان" لدعم الاسر الاكثر فقرا، وزاد الحد الادنى للأجور في القطاع العام الى 11 مليون ليرة، لكنه لم يواكب التضخم. الكهرباء تحسنت جزئيا مع تشغيل معمل دير عمار، لكن ساعات التغذية لم تتجاوز 8 ساعات يوميا، والاعتماد على المولدات الخاصة استمر في ظل ارتفاع كلفتها.

> **الاصلاح بقي محصورا في الاجتماعات والبيانات والمفاوضات الدولية**

غير ان نشاطات القطاعين العام والخاص لم تتوقف على مدار عام 2025، فقد شهد لبنان خلاله نشاطا متصاعدا على مختلف الصعد:

- افتتاح معرض الصناعة الوطنية 2025 في 29 تشرين الاول برعاية وحضور رئيس الجمهورية الذي القى كلمة شدد فيها على اهمية دعم الصناعة الوطنية وتشجيع اللبنانيين على الانتاج المحلي، تحت شعار: "بدك ترجّع لبنان؟ ارجع صنّع بلبنان".
- مؤتمر "بيروت 1" جمع اكثر من 30 دولة مانحة، وقدم تعهدات تمويل بقيمة 2.2 مليار دولار للبنى التحتية في مقابل التزام الاصلاحات.
- الرئيس عون قام بجولات خارجية الى باريس وقطر ونيويورك، وابرم اتفاقات ومذكرات تفاهم لدعم مشاريع الطاقة والبنى التحتية، واعادة لبنان الى الخارطة الدولية.
- البنى التحتية شهدت مشاريع ملموسة: تشغيل جزئي لمعمل دير عمار، صيانة معمل الزهراني، اعادة تأهيل اوتوستراد بيروت - طرابلس، وتشغيل محطة تكرير المياه في البقاع الاوسط.
- القطاع السياحي والثقافي تعافى جزئيا من خلال عودة مهرجانات بعلبك الدولية وبيروت السينمائي، واعلان طرابلس عاصمة المتوسط للشباب 2025.

◄

إقتصاد

- ملف النفط والغاز شهد مؤشرات واعدة في البلوك 9، مع خطة لإطلاق تراخيص جديدة منتصف 2026.

وتحقيقا للعدالة والشفافية، بدأت الحكومة خطوات تشريعية نحوهما، بما في ذلك إطلاق المنصة الوطنية لمكافحة الفساد، حملة على المعابر غير الشرعية، وتعزيز دور الجيش وقوى الامن، لكنها لم تحقق بعد نتائج ملموسة في محاسبة المسؤولين واستعادة الاموال المنهوبة.

اما لماذا لم يشعر اللبناني بالتقدم حتى الآن؟ فلأن الاصلاح بقي محصورا في الاجتماعات والبيانات والمفاوضات الدولية، ولم يترجم بعد الى تحسين دخل الاسرة، او استقرار الاسعار، او انتظام الخدمات الاساسية. الثقة المفقودة، والانقسام السياسي، والبيروقراطية، جعلت اي انجاز طفيف غير محسوس على الارض. انطلاقا مما تقدم، وبعد الخرق السياسي الذي شهده العام 2025 والذي كانت له تداعيات اقتصادية ايجابية، تطرح بعض التساؤلات عن آفاق العام المقبل 2026 في ظل استمرار التحديات الامنية، والاختلالات المالية والمسار الاصلاحي البطيء.

"الامن العام" سألت الخبير المالي والمصرفي الدكتور مروان بركات عن آفاق السنة المقبلة، فأكد ان هناك "ثلاثة سيناريوهات لعام 2026: السيناريو الايجابي مع احتمال تحقق بنسبة 50%، السيناريو الوسطي مع احتمال تحقق بنسبة 35%، والسيناريو السلبي مع احتمال تحقق بنسبة 15%. يفترض السيناريو الايجابي استمرار الاستقرار الامني خلال سنة 2026، والذي يأتي مدعوما بمال لإعادة اعمار واسعة النطاق، تدفق لافت للأموال الاجنبية، والمصادقة على قانون الفجوة المالية. كذلك، يفترض هذا السيناريو التوصل الى اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي، مما سيفضي الى تحقيق نهوض اقتصادي ملحوظ.

اما السيناريو الوسطي، فيفترض استمرار الاستقرار الامني خلال سنة 2026 بينما ستكون اعادة الاعمار محدودة مع استمرار المناكفات السياسية على الساحة المحلية. كما يفترض هذا السيناريو عدم تطبيق اصلاحات لافتة، وعدم التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، مما سيؤدي الى تحقيق نهوض متواضع نسبيا.

على صعيد السيناريو السلبي، فانه يفترض حصول انزلاقات امنية، تجاذبات سياسية حادة، وغياب للتدفقات الاجنبية اللافتة. كما يفترض عدم حصول اي اصلاحات، مما سيفضي الى تدهور اقتصادي لافت.

في حال تحقق السيناريو الايجابي، ستزدهر الاوضاع الاقتصادية، مع ما يحمل ذلك من تداعيات نقدية ومالية مؤاتية. في الواقع، من الممكن ان يبلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي 8.0%، وسيسجل ميزان المدفوعات فائضا حقيقيا يتجاوز 6 مليارات دولار، وستبقى نسب التضخم مضبوطة، كما ستنمو احتياطيات مصرف لبنان من النقد الاجنبي بنسبة 40% على اقل تقدير، وستسجل المالية العامة فائضا بأكثر من 5% من الناتج المحلي الاجمالي، وستكسر اسعار سندات الاوروبوند حاجز الـ30 سنتا صعودا، وستسجل الودائع النقدية (الفريش) لدى القطاع المصرفي نموا بأكثر من 10%.

اما في حال تحقق السيناريو الوسطي، فستتجمد الاوضاع الاقتصادية بحيث سيقتصر النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي على 3%، ومن الممكن ان يسجل ميزان المدفوعات فائضا حقيقيا بسيطا بقيمة 1.5 مليار دولار، وسترتفع احتياطيات مصرف لبنان من النقد الاجنبي بشكل طفيف. كذلك ستشهد المالية العامة توازنا بين المصروفات والايرادات، وستتمحور اسعار سندات الأوروبوند حول 25 سنتا، بينما ستشهد الودائع النقدية (الفريش) لدى القطاع المصرفي نموا لا يذكر.

وفي حال السيناريو السلبي، ستتدهور الاوضاع الاقتصادية بشكل لافت، حيث سيسجل الاقتصاد الحقيقي نموا سلبيا، وسيعود ميزان المدفوعات ليسجل عجوزات، وستنخفض احتياطيات مصرف لبنان من النقد الاجنبي، مرورا بتسجيل عجز في وضع المالية العامة، وبلوغ التضخم مستويات مرتفعة، بينما ستتراجع اسعار سندات الأوروبوند الى ما دون 20 سنتا، وستشهد الودائع النقدية (الفريش) لدى القطاع المصرفي نموا سلبيا صافيا".

نظرا الى هذه التباينات اللافتة بين محصلات السيناريوهات الثلاثة، تمنى الدكتور بركات بأن "يلتزم السياسيون بسلوك تسووي يمكن البناء عليه بشكل منتج، وان يشرع واضعو السياسات في المضي في المسار الاصلاحي المأمول، وان يبدي المجتمع الدولي استعداده لتقديم الدعم الملح من اجل تحقيق النهوض والتعافي الداخلي بشكل عام".

ادار اللبناني عام 2025 بين الامل والتحدي، بين خطوات الاصلاح والجمود، بين النشاط السياسي والديبلوماسي والاصلاح الهيكلي البطيء. الحكومة نجحت في تحريك الملفات واعادة لبنان الى الخارطة الدولية، لكن التحول الحقيقي على مستوى المعيشة لم يظهر بعد.

يبقى السؤال: هل ستتحول الخطط والوعود الى فعل ملموس، ام سيستمر اللبناني في مراقبة الامل من بعيد؟